مناخ الاستثمار الإداري وأثره في استقطاب الاستثمارات الأجنبية

عماد الدين بركات
أستاذ مساعد قسم – أ–
جامعة الشاذلي بن جديد– الطارف–
نور الدين مراد طالب دكتوراه
جامعة عبد الحميد بن باديس– مستغانم

الملخص

إن موضوع مناخ الاستثمار من الموضوعات الهامة المرتبطة بالقدرة التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر أساسي لتمويل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية في ظل ندرة الموارد المحلية وبالتبعية تأثيرها المباشر في امتصاص البطالة وتقليص نسبة الفقر في المجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطن وزيادة الإنتاج المحلي في ظل سياسة تنوع قاعدة الإنتاج والإحلال محل الواردات، والتوسع في حجم الصادرات بهدف تحقيق فائض اقتصادي في الموازين الاقتصادية الكلية، ومن ثم تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي.

Abstract :

The challenge of the investment climate is one of the main challenges for the competitiveness of investments in the productive and tertiary sectors, due to the scarcity of national resources and their direct impact on the absorption of unemployment, the reduction of poverty, rising living standards of citizens The diversification of the production base and the replacement of imports, and the expansion of the volume of exports in order to achieve an economic surplus in the economic balance in English, and thus achieve a increase in the rate of economic growth.

مقدمة

تتسم البيئة الدولية الراهنة باحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وذلك نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في

توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات المداخيل والمعيشة وخلق المزيد من فرص العمل التعزيز في قواعد الإنتاج وتحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق.

ويحثل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية استثنائية في الدول النامية التي تعاني من تفاقم أزماتها المالية الشيء الذي زاد من حدته تقلص مصادر التمويل المختلفة وفي ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لاقتراضها من العالم الخارجي فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وتنشيط الاستثمار المحلي والسيطرة عليه من جهة أخرى.

من هذا المنطق أشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها إلى السوق المحلي.

وفي هذا الإطار قامت كل الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب وتزيل كل القيود والحوافز التي تقف في طريقهم، وكانت الجزائر من بين هذه الدول التي وضعت قوانين استثمار والتي من خلالها تسعى الى توفير مناخ استثماري يقدم ضمانات واسعة للمستثمرين الأجانب أو المحليين على سواء، وسنتناول في هذه الورقة مدى كفاية مناخ الاستثمار المعتمد حاليا في جذب الاستثمار الأجنبي في ظل بنية دولية يطبعها التنافس على الاستثمارات الأجنبية، **وطرح الاشكالية المتعلقة بـ هل تتوفر الجزائر على مناخ استثماري يساهم في جذب واستقطاب المستثمرين الأجانب وبالتالي تحقيق سياستها الاستثمارية ؟**

المبحث الأول: ماهية مناخ الاداري للاستثمار

تتزايد أهمية الاستثمار يوما بعد يوم، فهو يلعب دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية باعتباره عاملا محددا في النمو الاقتصادي وتطوير الإنتاجية، ويؤلف عنصرا ديناميكيا فعالا في الدخل القومي، ولهذا فإن حجمه وتوزعه بين اتجاه النمو، وعلاقة ذلك بالتراكم الرأسمالي والمخزون والدخل، ويعد الاستثمار أحد المحركات الأساسية للتنمية شرط توفر البيئة أو المناخ الملائم بإطاره

التشريعي وخصائصه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مما يعني تقليص حجم المعوقات التي تقف في وجه الاستثمار[1].

المطلب الأول: مفهوم وأهمية المناخ الإداري للاستثمار الأجنبي

يعرف مناخ الاستثمار انه مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار الاستثمار.

وأنه بحسب تعبير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف سياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه عملية الاستثمار وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومترابطة وتشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجابا أو سلبا عن فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال.

الفرع الأول: مفهوم المناخ الإداري للاستثمار

المقصود بالبيئة الإدارية للاستثمار الأجنبي هو الجهاز الإداري أو مختلف الإدارات (عمومية، حكومية) التي لها علاقة مباشرة مع العملية الاستثمارية حيث تعتبر الإدارة مكان ممارسة وانجاز عملية الاستثمار، والتي يلجأ إليها أي مستثمر سواء وطني أو أجنبي منذ بداية العملية الاستثمارية أي منذ إجراءات الدخول وطلب التصريح إلى غاية بداية عمل المشروع.

وقد تكون هذه الإدارة مالية (البنوك، المصارف، الجمارك) أو إدارة محلية (ولاية، دائرة، بلدية) والتي تكون عادة مقر لمختلف المشاريع الاستثمارية التي يقصدها المستثمر الأجنبي لاستكمال التراخيص اللازمة لإنجاز مشروعه[2].

كما نجد أيضا الهيئات ذات الطابع الإداري والتي أنشئت خصيصا لخدمة المستثمر وطني أو أجنبي.

ويعتبر الجهاز الإداري السابق الذكر الميدان التطبيقي الذي تتجسد من خلاله سياسات الاستثمار التي تنتهجها الدولة المضيفة طبقا بما يلحقها من سياسات وقوانين مكملة، والتي تظهر نتائج جهود الإصلاح الحكومي سواء كان اقتصادي أو إداري قصد تحسين أو ترشيد المناخ الاستثماري بصفة عامة، فتحقيق الإصلاحات المرجوة في مختلف المجالات يتطلب العمل على

إيجاد إدارة حديثة وفعالة تضمن سير وسرعة تنفيذ الإصلاحات، وعلى ذلك يفترض على السلطات العمومية الاهتمام بهذا المجال وإصلاحه بالموازاة مع التغيرات والإصلاحات السريعة.[3]

تؤثر البيئة التنظيمية والمؤسسية في الدولة المضيفة تأثيرا هاماً على تدفق الاستثمار الأجنبي. وذلك نظرا لتأثيرها على تكلفة المعاملات وعلى تقليل أو زيادة درجة اليقين بالنسبة للمستثمرين، فكلما كان النظام الإداري قائم على إدارة الاستثمار يتميز بسلالة الإجراءات ووضوحها، وعدم تفشي ظاهرة البيروقراطية، وتبسيط قواعد الموافقة على الاستثمار من خلال إنشاء مراكز الخطوة الواحدة داخل الدولة،كما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي والعكس صحيح .[4]

المطلب الثاني: أهمية المناخ الإداري للاستثمار

يثبت الواقع أن أي درجة من الشفافية أو عدم الشفافية يؤثر على الجاذبية ونصيب الدولة في الاستثمار الأجنبي، فالمستويات العليا من عدم الشفافية والمرونة في الجهاز الإداري تفوق أو تقلل من كمية الاستثمار الأجنبي التي تتوقعها الدولة، في المتوسط يمكن للدولة أن تتوقع زيادة نسبة 40 % من الاستثمار المباشر لمجرد زيادة في مستوى الشفافية بنقطة واحدة، فسياسات عدم الشفافية والبيروقراطية تترجم في انخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي وبالتالي مستويات الكفاءة باقتصاد الدولة المضيفة، فالدول التي تتخذ خطوة جاءت لزيادة مستوى الشفافية والمرونة في مؤسساتها من حقها أن تتوقع زيادات ملحوظة في مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.[5]

وفي هذا الصدد يقول أستاذ الاقتصاد المساعد في جامعة الإمام محمد بن سعود الدكتور اليماني "يتسم العصر الحالي بالسرعة في كل نواحي الحياة، خصوصا السرعة في اتخاذ القرار، لأن الفرص المناسبة لن تنتظر كثيرا، وصعوبة الإجراءات وتعقيد بعضها وطول المدة الزمنية اللازمة لإنهائها، إضافة إلى عدم وضوح الإجراءات كلها تشكل عوامل طرد للفرص الاستثمارية، وحين تقابل المستثمر الأجنبي لهذه الإجراءات المعقدة كأننا نقول له.

والإداريون هم أول من يستقبل المستثمر الأجنبي فإما أن يعطوه صورة جيدة للبلد وإما أن يكونوا جدار صد لتلك الفرص التي جاءت لتفيدنا"[6].

فبإقبال المستثمرين الأجانب أو عزوفهم عن استثمار أموالهم في الخارج يتماشى والظروف المحيطة بالمناخ السائد فيها لأن التخوف من احتمال تعرض استثمارات هؤلاء للمخاطر غير

تجارية المتمثلة في خطر نزع الملكية والمصادرة والتأميم،عدم تحويل العملة، فرؤوس الأموال الأجنبية تبحث دائما على الاستثمار في المناطق التي تمتاز بثبات ووضوح واستقرار القوانين والأنظمة السارية المفعول والمشجعة على الاستثمار الأجنبي خاصة .[7]

فغالبا ما يراعى المستثمر الأجنبي في بحثه عن المناخ الاستثماري الملائم اعتبارات أهمها حصوله على التراخيص اللازمة لإنجاز مشروعه، وكفالة راحة تامة له ولمستخدميه الأجانب من فنيين وإداريين وذلك ابتداء من إجراءات الدخول إلى البلد والإقامة فيه إلى اعتماد ملف الاستثمار وكلما كانت الفترة التي تتم فيها إجراءات القبول والاعتماد قصيرة والتكاليف المصاحبة لها قليلة كلما كانت هذه الإجراءات ذات فعالية ومصداقية بالنسبة للمستثمر الأجنبي.[8]

إذن الروتين الإداري المتمثل في كثرة الإجراءات وعدم وضوح القرارات والتباطؤ في أداء العمل وعدم الاهتمام بالخدمة العامة أفرز داخل الجهاز الإداري ظاهرة البيروقراطية التي أصبحت لصيقة بالإدارة العمومية،وأصبح معظم العاملين بها يهتمون فقط بالكسب المادي عن طريق الرشوة والتعسف في استعمال السلطة استنادا إلى مراكزهم ونفوذهم[9].

وظاهرة البيروقراطية ظاهرة عالمية خاصة في الدول النامية التي تمر بمرحلة تحول من نمط الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، حيث ورثت ظاهرة الفساد السياسي الذي يعتبر المدخل الرئيسي لجميع عمليات تجليات الفساد المالي والإداري، وحيث كانت الإدارة جهاز أو وسيلة مخصصة لمساعدة السلطة السياسية ومساندتها في إنجاز أهدافها متنكرة لأهم مبدأ يجب أن تتحلى به وهو مبدأ الحياد، وبقيت خاضعة لهذه السلطة مما جعل قراراتها تتسم بالتبعية الأمر الذي أفقدها هيبتها ومصداقيتها، وجعلها تتخبط في مشاكل عديدة أضفت عليها طابع الغموض والالتباس، ومختلف مظاهر الفساد من رشوة ومحسوبية.

ومع تغيير مسار الدولة نحو اقتصاد السوق وبالتالي تغيير دورها على الإدارة على أن لا تبقى تابعة للسلطة السياسية وخاضعة لإرادتها بل يجب أن تكون إدارة رشيدة تطبق القانون وتكون ضامنة لخدمة المتعاملين معها.[10]

فعلى الدول التي تسعى لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي شرعت في الإصلاحات أن تجعل الإدارة تتكيف مع التغيرات والتحولات الجديدة، فالجهاز الاداري يمثل الوعاء الذي تصب

فيه نتائج الإصلاح والذي تتجسد من خلاله، فالفساد الإداري يفرغ جهود الإصلاح الحكومي من مضمونها وفعاليتها، فالإدارة هي مرآة الدولة، فتكييفها وعصرنتها رهان أساسي لكي تقدم خدمة ذات نوعية وتسترجع ثقة المتعاملين معها سواء وطنيين أم أجانب[11].

ويكون ذلك أيضا بنزع صفة الغموض والتخلي عن الشفافية التي تقلل من عدم اليقين وتكاليف الحصول على المعلومات الخاصة باقتصاد الدولة وقوانينها، فالعديد من الدول تعاني من فجوة الإجراءات اللازمة لوضع القوانين موضع التنفيذ، فحتى مع وجود القواعد، فهي غالبا ما تكون معقدة ويصعب تطبيقها[12].

كما أن هناك عدم تناسق بين القوانين المختلفة والقرارات التي تعدها جهات المختلفة والتي يجب المرور عليها لأكثر من مرة، حيث يرى البعض أن تعدد الجهات الإدارية المختصة والمسؤولة عن توجيه وتنظيم النشاط الاستثماري هو سبب التعقيدات الإدارية أو ما يسمى بيروقراطية الاستثمار.

فهناك العديد من الدول توجد بها وزارات وهيئات ومصالح مسؤولة عن متابعة وتنفيذ قوانين وتشريعات الاستثمار، وذلك ما يولد تضارب الاختصاصات الخاصة بالمشاريع الاستثمارية الوطنية أو الأجنبية تلازمها العديد من الإجراءات الإدارية المطولة التي تنتهي بدخول المستثمر في دوامة الحلقة الدائرية المفرغة للتعقيدات الإدارية.

وهكذا يجد المستثمر المحلي أو الأجنبي نفسه تائها بين هذه الحلقات المتتابعة التي تؤدي إلى زيادة مخاوفه وتردده في اتخاذ قرار الاستثمار المقترح والذي ثبتت جدواه الاقتصادية طبقا للدراسات التي أجريت له، فإذا أضفنا إلى ذلك ما هو متعارف عليه بين الاقتصاديين من أن رأس المال حذر بطبعه، وخطورة التضارب في الاختصاصات بين الهيئات المنوط بها شؤون الاستثمار، والآثار السلبية لظاهرة بيروقراطية الاستثمار التي تكاثفت في صنعها الأجهزة والنظم الإدارية.

وقصد حل هذا المشكل أي تعدد وتنوع الجهات والهيئات الإدارية المشرفة على شؤون الاستثمار عملت بعض الدول على إنشاء كيان إداري موحد في شكل هيئات ووكالات تتكفل بالعملية الاستثمارية وتوحيد الجهة الإدارية التي يتعامل معها المستثمر، مع إمكانية تحديد فترة زمنية معينة يستطيع فيه الحصول على الموافقات الخاصة بنشاطه، وإمكانية متابعة مشروعه خطوة

خطوة، وهذا للقضاء أو التخفيف من حدة ظاهرة بيروقراطية الاستثمار وما يصاحبها من تعقيدات[13].

المبحث الثاني: محددات مناخ الاستثمار ودورها في جذب الاستثمارات الاجنبية

ترتبط جاذبية أي بلد للاستثمار الأجنبي بمستوى فاعلية مناخه الاستثماري وذلك من خلال محددات مناخ الاستثمار الأجنبي، التي تبنى على بعض المتغيرات الاقتصادية والقانونية والسياسية، وبحسب العوامل المؤثرة على مستوى المخاطر أو على مستوى العائد يكون المناخ الاستثماري، إما مناخاً ملائما للاستثمار أو غير ملائم منفردا أو طاردا للاستثمار، ومن الواضح إن مفهوم المناخ الاستثماري ليس مفهوم بسيط بل يتضمن جملة من العوامل التي تشكل ما يسمى بالبيئة الاستثمارية.

المطلب الأول: محددات مناخ الاستثمار

نظرا لشدة التنافس الدولي من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، تسعى الدول المضيفة له إلى معرفة العوامل الأساسية التي تؤثر في انسيابه والعمل على توفيرها داخل البلد، وفي هذا الصدد هناك عاملان أساسين يحكمان قرار الاستثمار هما:

الفرع الأول مدى توفر فرص جيدة للاستثمار

ويقصد به توقع المستثمر الأجنبي من مثل هذه الفرص أن تحقق عائدا مجزيا يفوق ما تحققه الفرص البديلة في دول أخرى أو قطاعات أخرى، ويتطلب ذلك ثبوت جدوى المشروع الاستثماري من كل جوانبه الفنية، المالية الإدارية والتسويقية.

الفرع الثاني: مدى توفر مناخ الاستثمار الملائم

ويقصد بمناخ الاستثمار مجمل الظروف والأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والقانونية، وكذلك الإجرائية، التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة، وتعد الظروف السالفة الذكر عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها وتداعيها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة وتترجم محصلتها كعناصر جذابة أو طاردة للاستثمار.

وتجدر الإشارة إلى أن تأثير هذه العوامل على قرار المستثمر الأجنبي يختلف من دولة إلى أخرى، إذن يضم مناخ الاستثمارات كل السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أشكاله وطرق تنظيمه وتشجيعه، كذلك السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى، كالسياسة المالية النقدية والتجارية بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية الكلية والقانونية والسياسية[14]، فهذه المكونات تتفاعل مع بعضها خلال مرحلة معينة لتكوّن وتهيئ بيئة مشجعة ومواتية وصالحة من عدمها.

كما تتوقف منافع الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدولة على مدى ملائمة هذه العوامل لطبيعة العوامل التي تسعى الدولة لبلوغها من خلال السياسات الاستثمارية والتي هي "مجموعة القواعد والتوجهات التي تحكم العملية الاستثمارية من حيث حجم وأولويات الاستثمار وتوزيعه القطاعي والإقليمي، جنسيته، ملكيته، ونمطه ومصادر تمويله".[15]

وتستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعوق القرارات الاستثمارية إذن فكفاءة سياسات الاستثمار تتوقف على مناخ الاستثمار في تحقيق أهدافها من عدمه، حيث البيئة الاستثمارية أو المناخ الاستثماري يشكل الالتزام الميداني لهذه السياسات.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في مناخ الاستثمار لجذب الاستثمارات الاجنبية

يتحدد المناخ الاستثماري بتظافر جملة من العوامل المهمة تتحد بينها لنجاح أي استثمار وتتمثل هذه العوامل في العوامل السياسية والاجتماعية والعوامل الاقتصادية والعوامل التشريعية والقضائية.

الفرع الأول العوامل السياسية

تعد الظروف السياسية من ضمن الشروط القبلية الواجب توفرها من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي لا يمكن في حال عدم توفرها انتظار قدوم المستثمرين وطنيين كانوا أم أجانب، فتوفر استقرار النظام السياسي يعتبر شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه ويتوقف عليه الاستثمار، فحتى إذا كانت المردودية المتوقعة للاستثمار كبيرة فلا يمكن الاستثمار في ظل غياب مناخ سياسي ملائم.

والذي يتمثل في نظام الحكم السائد، استقرار الحكومة، القيام بإصلاحات سياسية والأخذ بالنهج الديمقراطي، والجو الملائم لممارسة الأنشطة الحزبية والسياسية ووجود أطر قانونية وتشريعية، فالنزاعات الإقليمية أو القريبة من الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي فإنها تؤثر على تدفق هذا الأخير، لكون الدولة المضيفة تعاني تبعات عدم الاستقرار وتوجه ميزانيتها للمجال العسكري تحسبا لأي نزاع[16].

فالاستقرار السياسي يعطي المستثمر الأجنبي ثقة في قواعد اللعبة أو القواعد الحاكمة لأنشطتهم وكذلك السوق الذي يعملون به سيظل مستقر على المدى البعيد، لأن هذا النوع من الاستثمار بحاجة إلى استقرار طويل المدى فعوائده لا تتحقق بالشكل الفوري.

وهذا يتطلب ظهور شخصيات سياسية فورية يمكن أن تؤكد على استمرار مسيرة التنمية ومزيد من الديمقراطية في البلد المضيف، حيث من الصعب التكهن بما سيحدث على مستوى السلطة مستقبلا، وكذلك تحسبا للأخطار السياسية التي تنجم عن التبعات السلبية الناتجة عن الأحداث السياسية، أو الخطر القائم على قيام الدولة المضيفة[17]، واستنادا إلى اعتبارات تتغير قواعد اللعبة وهذا ما يؤثر بلا شك على نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر.

بالإضافة إلى ما سبق هناك من يشير إلى عناصر سياسية أخرى يمكن أن تؤثر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

- **العلاقة بين الدولة الأم والدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر**: أن للعلاقات الدبلوماسية الحكومية بين كل من الدولة الأم والدولة المضيفة مثل علاقات التبادل العلمي الثقافي أثر في قرارات الشركات الأجنبية في دولة ما دون الأخرى، فالترويج للاستثمار من خلال القنوات الرسمية الحكومية يمكن أن يوفر معلومات أكثر عن مناخ الاستثمار بالدولة المضيفة، وهذا ما يقلل من عنصري المخاطرة وتكلفة الحصول على المعلومات، كذلك المستثمر يمكن أن يحصل على مساندة أكبر بسبب العلاقة القوية والطيبة بين الدولة الأم والدولة المضيفة،وتتمثل الاتفاقيات الثنائية أحد صور التعاون فقوة العلاقات الدبلوماسية يفترض أن يكون لديها التأثير الأوقع،خاصة في ظل انفتاح الاقتصاد الدولي.

- **الاتحاد الإقليمي**: الاتحادات الإقليمية من أهم الظواهر التي شهدها العالم خلال التسعينات، فنجاح تجربة الاتحاد الأوربي خلال الخمسين عاما شجع الكثير من المناطق على دخول اتحادات إقليمية اقتصادية، فأنشأ كل من (اتفاق التجارة الحرة لدول شمال أمريكا)، (اتحاد دول أمريكا الجنوبية)، (دول منظمة غرب إفريقيا).

فالاتحاد الإقليمي يشجع حرية تحرك السلع والخدمات ورؤوس الأموال، ويساهم في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي من وإلى دول المنطقة، وكذلك الاستثمار من خارج المنطقة حيث تزول العقبات والقيود أمام التجارة والاستثمار، ويشجع الشركات للقيام باستثمارها نحو البلد المضيف للاستفادة من ميزاته التنافسية مقارنة بدول المنطقة[18].

الفرع الثاني المحيط الاجتماعي

يلعب دورا لا يستهان به ويؤثر ويتأثر بالمناخ السياسي والمناخ الاقتصادي على السواء، ويرتبط بحركة نمو السكان، السياسات الاجتماعية،الصحة، السكن، التعليم، الشغل، ودور النقابات العمالية وعلاقة الطبقة العاملة بالإدارة، ومدى تأثير المجتمع المدني بصفة عامة على القرار السياسي ومنه على السياسة الاستثمارية للبلد المضيف والقرار الاستثماري بالنسبة للمستثمر، والأهم الوضع الأمني، فهناك عدة دراسات تعتبر الاستقرار الاجتماعي والسياسي يشكل للشركات الأجنبية عامل أساسي قبل القيام بأي مشروع في بلد ما.

ومرجع هذا الاهتمام هو إمكانية تعرض هذه الشركات إلى مخاطر يصعب عليها التحكم فيها فالاعتداءات الإرهابية مثلا، تؤثر بالسلب على سمعة الدولة المضيفة، ويمكن أن تصنف كسوق خطرة، فعدم الاستقرار الاجتماعي يؤثر على الاقتصاد بأكمله ومن ثم على توقعات النمو الاقتصادي للدولة المضيفة حيث يتضرر القطاع المحلي الذي يشكل في بعض الأحيان مصدر للمداخلات الإنتاجية للشركات الأجنبية.

وتختلف أهمية العامل الأمني من قطاع أو نشاط لأخر، فقطاعات السياحة والبنوك أكثر اعتبارا للوضع الأمني وذلك بالمقارنة مع الشركات التي تعمل في قطاع التصنيع واستخراج البترول حيث تتم عمليته بعيدا عن المناطق الحضرية.

ونتيجة لكون الإرهاب ظاهرة عالمية فإن العديد من الدول خاصة في العالم المتقدم وفرت ضمانات أو تأمين للمستثمرين الأجانب ضد الإرهاب، فالتأمين الذاتي والأمني ضد الإرهاب أصبح بمثابة تكاليف إضافية تتحملها الشركات الأجنبية،فنجد بريطانيا مثلا أنشأت(بول ري) وهي شركة تأمين تساندها الحكومة تقوم على تحديد مستوى المخاطر بالمنطقة التي تعمل بها الشركة الأجنبية وتعوضها في حالة وجود اعتداءات إرهابية، أما اسبانيا تتم تغطية الإرهاب فيها من خلال ما يسمى بنظام (كورس كيو) وهو نظام إلزامي تموله الدولة، حيث تقوم الشركات الأجنبية بشراء صكوك محددة لتغطية الإرهاب عن[19] الخسائر في الأموال أو أي مشاكل تحدث نتيجة لأي عملية إرهابية، وفي فرنسا فإن غطاء الإرهاب الكامل عن الخسائر في الأموال مسلم به، والمشرع نفسه يجبر الشركة المؤمنة أن تقدمه، وما يؤكد هذه التدابير التأمينية هو ما حدث نتيجة الاعتداء على الولايات المتحدة الأمريكية حيث قامت شركات التأمين بالو. م. أ أو أوروبا الغربية والاتحاد الأوروبي بتعويض الشركات الأكثر ضررا خاصة شركات الطيران.[20]

إن توفير الأمن الاجتماعي، ونشر الطمأنينة بين أفراد المجتمع، وتأمين حد معقول من الاستقرار، من المتطلبات الأساسية من أجل إيجاد بيئة استثمارية محفزة وهناك عدة مؤشرات لمتابعة مدى تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

الفرع الثالث: العوامل الاقتصادية

يشمل المحيط الاقتصادي كل العوامل ذات البعد الاقتصادي والتي تشكل في مجملها محيطا مشجعا للاستثمار الأجنبي المباشر، أو محيطا منفردا له, ويمكن أن نجملها في ما يلي:

1- حجم السوق واحتمالات النمو: إن ما يدفع الشركات للاستثمار في بلد ما يرتبط بحجم السوق، لكن لا يهم حجم السوق في حد ذاته بقدر ما يهم أكثر انجذابا للمناطق التي تشهد ديناميكية وتوسعا في أسواقها، والتي توفر فرصا جديدة للاستثمار ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية نجد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.[21]

2- استقرار ووضوح السياسات الاقتصادية: تتمثل السياسات الاقتصادية في كل من السياسة النقدية والمالية، والضرائب، وكذا التشريع الاجتماعي الخاص بشروط العمل والتأمين...، والشفافية في المعاملات المالية، فالمناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمتاز باستقرار ووضوح ومصداقية

للحكومات المتعاقبة بعدم التراجع عن السياسات السابقة للدولة (الخوصصة)، يكون عاملا محفزا للاستثمار الأجنبي المباشر، فتغير القوانين عشوائيا وبدون مبرر يعتبر مؤشرا على عدم استقرار النظام الاقتصادي[22].

3- توفير نسيج من المؤسسات المحلية: إن توفر شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر أحد الشروط المهمة لجذب المستثمرين، حيث يفتح الفرصة أمام الشركات.

خاتمة

إنه من الطبيعي أن يطالب المستثمر الأجنبي بضمان مناخ استثماري مشجع له سعيا منه لتحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع والأرباح، وما يجلب اهتمام المستثمر في أي بلد هو عدم الخضوع لأنظمة قانونية مختلفة فهو يحرص دوما للوصول إلى الاستقرار والثبات في ممارسة النشاط في أحسن الظروف، كذلك الدول المستوردة لرؤوس الأموال فهي تبحث عن أحسن الوسائل والسبل التي تضمن لها أحسن انتفاع بالمشروع، وهذا ما حاول المشرع الجزائري تكريسه من خلال النصوص المختلفة التي عالجت موضوع الاستثمار من 1963 إلى يومنا هذا، بحثا عن ضمانات تبعث على الأمن والطمأنينة، وتخول حماية كافية للاستثمار والمستثمر، لكن لحماية الاستثمارات الأجنبية لا يكفي توفير الشروط الضرورية لحماية رؤوس الأموال الأجنبية عند دخولها إلى الجزائر لأن هذه الأخيرة لازالت تعاني من عدم توفر المناخ الاستثماري الاداري المناسب، وعلى هذا نحاول في نهاية هذا البحث تقديم مجموعة من التوصيات ممثلة في:

1- التنسيق بين النصوص القانونية المتضمنة أحكام الاستثمار حتى لا يحدث تعارض بينها.

2- تبسيط شكليات وآجال الاستثمار مع التأكيد على مبدأ المساواة شريطة انسجامه مع مقتضيات

مخطط التنمية.

3- وضع الرقابة الدورية على وكالات دعم الاستثمار والطرق المتبعة في قبول أو رفض المشاريع والمصادقة عليها من جهة وتحسين الأداء المصرفي خاصة البنوك التي تحمل عبأ التمويل

4- متابعة المستثمر المحلي في تدعيم مشروعه مادياً ومالياً مع تقديم دراسات اولية ونهائية يراد تنفيذها والحد من العراقيل التي تبطا في استمرارية أو توسيع المشروع

5- تحسن أداء بورصة الجزائر ودورها في تداول أوراق مالية مما يوسع من حجم الاستثمار الاجنبي غير المباشر (الاستثمار المحفظي).

6- التعجيل في تطوير وعصرنة المصارف تماشيا مع زيادة حركة رؤوس الأموال تدفقا على الدول النامية خاصة منها الجزائر .

7- الاستغلال قدر الامكان من تطبيق القوانين المتعلقة بالاستثمار في الجزائر باعتبارها احسن القوانين على المستوى العربي.

التهميش

[1]- ناجب بن حسين، دراسة تحليلية المناخ الاستعمار في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة، 2006-2007، ص .54

[2]-أحمد صقر عاشور، إصلاح الإدارة الحكومية (أفاق استراتيجية لإصلاح الإداري والتنمية الإدارية العربية في مواجهة التحديات العالمية)،القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1995، ص 61.

[3]- أحمد صقر عاشور: المرجع السابق، ص 61.

[4]- منور أو سرير، عليان نذير، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 02، الجزائر، 2005، ص 11.

[5]- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة (دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر)، 2002، ص 395.

[6]-الموقع الالكتروني :www.ociped.com،

[2]- فرحات وهيبة، أنظمة ضمان الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية، مذكرة ماجستير، فرع: قانون المؤسسات، جامعة يوسف بن خدة، 2008، ص 41.

[3]- عصام الدين مصطفى بسيم، النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول الاخذة في النمو، دار النهضة العربية (ب س ن)، ص15.

[9]- عدنان بسيسو، أضواء على الاقتصادات العربية،، دار العرب القاهرة، 1992، ص63.

[10]- عدنان بسيسو، المرجع السابق، ص .63

[3]- مهدي حسن وزليف، سليمان اللوزي، التنمية الإدارية والدول النامية، عمان، دار المجدلاوي، 1993، ص11.

[12]– عصام الدين مصطفى يسيم، المرجع السابق، ص17.

[13]– عصام الدين مصطفى يسيم، المرجع السابق، ص17.

[14]_ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص 386.

[15]_ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 391.

[16]_ ناجب بن حسين، المرجع السابق، ص5.

[17]_ رضا عبد السلام، المرجع السابق، ص 321.

[18]_ رضا عبد السلام، المرجع السابق، ص 334.

[19]– رضا عبد السلام، المرجع السابق، ص 334

[20]– رضا عبد السلام، المرجع نفسه، ص 334.

[21]_ أمال تخنوني، بلال ملاخصو، الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي والدولي وأثره على التنمية الاقتصادية، مداخلة في الملتقى الوطني حول الاطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، يومي 18-19 نوفمبر 2015، ص 10.

[22]– بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 102.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. عصام الدين مصطفى بسيم، **النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول الاخذة في النمو**، دار النهضة العربية (ب س ن)

2. عدنان بسيسو، **أضواء على الاقتصادات العربية**، القاهرة، دار العرب، 1992.

3. مهدي حسن وزليف، **سليمان اللوزي**، التنمية الإدارية والدول النامية، عمان، دار المجدلاوي، 1993.

4. عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.

5. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2000.

6. أحمد صقر عاشور، **إصلاح الإدارة الحكومية** (أفاق استراتيجية لإصلاح الإداري والتنمية الإدارية العربية في مواجهة التحديات العالمية)، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1995.

ثانياً: الرسائل والمذكرات

1. ناجب بن حسين، **دراسة تحليلية المناخ الاستعمار في الجزائر**– رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة، 2006-2007.

2. رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة** – دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر– 2002.

3. فرحات وهيبة، **أنظمة ضمان الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية**، مذكرة ماجستير، فرع: قانون المؤسسات، جامعة يوسف بن خدة، 2008.

ثالثاً: المقالات

1. أمال تخنوني، بلال ملاخصو، **الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي والدولي وأثره على التنمية الاقتصادية**، مداخلة في الملتقى الوطني حول الاطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، يومي 18-19 نوفمبر 2015.

2. بولرباح غريب، **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها** دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

3. منور أوسرير، عليان نذير، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد 02، الجزائر، 2005.